

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب والبناء

د. الصديق خضر بابكر

مقدمة :

الحمد لله الرحيم الرحمن ، الذي خلق الإنسان ، علمه البيان ، والصلاة والسلام على أفضل بني الإنسان ، المبعوث من عدنان ، أفضل من نطق باللسان ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الفوز والخسران .
أما بعد

فإنّ العلة النحوية من الموضوعات التي اهتم بها النحاة قديماً وحديثاً ، وسيروا غورها تحليلاً وتقعيداً ؛ وذلك لأنها جزء أصيل من أصول النحو ؛ حيث إنها مصدر لكثير من القواعد النحوية، وقد بنى النحاة كثيراً من القواعد انطلاقاً منها .

أهمية الموضوع : تتمثل في الآتي :

1. تناوله قضية من أصول النحو .
2. حصره أحكام التشابه بين الأسماء والأفعال والحروف .

3. تحرير القضايا الخلافية .

الدراسات السابقة :

وتناول النحاة هذا الموضوع في ثنايا حديثهم عن العلل في النحو مثل الزجاجي⁽¹⁾ في (الإيضاح في علل النحو) وابن السراج⁽²⁾ في (أصول النحو)

(1) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج 241هـ - 311هـ، (إنباه الرواة 411/1).

(2) محمد بن السريّ أبو بكر النحويّ المعروف بابن السراج النحويّ (إنباه الرواة عن أخبار النحاة 3 / 146)

والعكبري⁽¹⁾ في (اللباب في علل البناء والإعراب) و الوراق⁽²⁾ في (علل النحو)، وابن جني⁽³⁾ في (الخصائص) والسيوطي⁽⁴⁾ في (الاقتراح) وغيرهم ، ووجدت كتاباً بعنوان (المشابهة في النحو العربي) للدكتور محمد حسن محمد يوسف ، وهو مطبوع بمطبعة الأمانة كطبعة أولى في عام 1408 هـ - 1987م إلا أنه تناول القضية بصورة عامة نحوية و صرفية واختصر في كثير من المواطن .

منهج الدراسة : اتبعت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي بتتبع المواطن التي أخذت الحكم من التشابه ثم تحليلها من خلال كلام النحاة .

هيكل البحث :

قسمت البحث إلى :

مقدمة

المبحث الأول :الأصل في الإعراب والبناء وأخذ الحكم بالمشابهة .

المبحث الثاني: المشابهة في الأسماء .

المبحث الثالث: المشابهة في الأفعال .

المبحث الرابع : المشابهة في الحروف .

الخاتمة : وفيها النتائج والتوصيات .

(1) هو عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكبري الحنبلي أبو الفلاح ، 132هـ - 189هـ، (الأعلام 290/3).

(2) مُحَمَّد بن عبد الله بن العَبَّاس أَبُو الحسن النَّحْوِيّ الْمَغْرُوف بِأَيْنِ الْوَرَاكِ ت 381 هـ (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 1 / 129)

(3) هو عثمان بن جني أبو الفتح الموصلّي توفي 392هـ، (الأعلام 4/204) .

(6) عبد الرحمن بن ابي بكر بن محمد بن سابق الدين الخصيري جلال الدين السيوطي توفي سنة 911 هجرية (موسوعة الأعلام 2/120) .

المبحث الأول الأصل في الإعراب والبناء وأخذ الحكم بالمشابهة

1/الأصل في الإعراب والبناء :

اختلفت أقوال النحويين في الأصل في الإعراب هل هو للأسماء أم للأفعال ، قال الزجاجي : " قال الخليل ⁽¹⁾ وسيبويه ⁽²⁾ وجميع البصريين : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، المستحق للبناء الأفعال والحروف ، هذا هو الأصل ، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعها من الإعراب فبنيت ، وتلك العلة مشابهة الحرف ، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب وتلك العلة مضارعة الأسماء ، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية ؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها " وينقل الزجاجي عن الكوفيين قولهم : " أصل الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف " ⁽³⁾

واختلاف النحاة في هذه المسألة ليس مقصوراً على البصريين والكوفيين بل إن هناك رأيين آخرين : الأول : ذهب بعض النحويين إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء . الثاني : الإعراب أصل في الأسماء والأفعال معا والفعل أحق بالإعراب من الاسم. ⁽⁴⁾

(1) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي 100هـ - 170هـ ، (شذرات الذهب 1/275) .

(2) عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين سيبويه أبو بشر ، (بغية الوعاة 2 / 229) .

(3) الإيضاح في علل النحو 77 - 78 .

(4) البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب ، عبد الله بن حمد بن عبد الله ، مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م ص 17 بتصرف .

ويقول الإسفراييني (1) - مشيراً إلى أصول المعاني المقتضية للإعراب وموافقاً لرأي البصريين - : "المقتضى للإعراب هو توارد المعاني المختلفة على الكلام بسبب التراكيب فإنها تستدعي ما ينصب دليلاً على ثبوتها ، والحروف بمعزل عنها ، وكذا الأفعال لدلالة صيغتها على معانيها ، وإنما محل المعاني المقتضية للإعراب هو الاسم ومن ثم حكم له بأصالة الإعراب ، وأصول تلك المعاني بحكم الاستقراء ثلاثة وهي :

1. الفاعلية : وهي المقتضية للرفع .
2. المفعولية : وهي المقتضية للنصب .
3. الإضافة : وهي المقتضية للجر .⁽²⁾

ويقول الزجاجي : " هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً (3) " (4)

يعني أصلية الإعراب في الأسماء وفرعيته في الأفعال ولعله يعني بجميع النحويين القدر المشترك بين البصريين والكوفيين وإلا فالكوفيون يرون الأصلية للأفعال كذلك كما قرر الزجاجي نفسه .

وقد أورد العكبري قول قطرب وردّ عليه في قوله : " والإعراب دخل الأسماء لمسيب الحاجة إلى الفصل بين المعاني على ما سبق وقال قُطْرُب دخل الكلام استحساناً لأنَّ المتكلم يصل بعض كلامه ببعض وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كُلفة فحرّك تسهيلاً على المتكلم لو كان الإعراب لحاجة الفصل وللفرق لا ستغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول وكان الاتفاق في الإعراب يوجب الاتفاق في المعاني وليس كذلك ألا ترى أنّ قولك : زيد قائم مثل قولك : هل زيد قائم وقولك : إنّ زيدا قائم مثل قولك : زيد قائم في المعنى .

والجواب عمّا قاله من وجهين أحدهما : إن السكون أسهل على المتكلم من الحركة، والثاني أنّ الغرض لو كان ما ذكر لكان المتكلم بالخيار إن شاء حرّك

(1) محمد بن محمد بن أحمد، تاج الدين الأسفراييني ت 684 هـ (الأعلام 7 / 31) .
(2) لباب الإعراب الإسفراييني ، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب ، الطبعة الأولى 1405 هـ - 1984م دار الرفاعي - الرياض ص 499
(3) محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي ، قطرب ، المتوفى سنة 206 هـ ، (بغية الوعاة 342/1)
(4) الإيضاح في علل النحو 70 .

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب وللبناء
بأي حركة شاء وإن شاء سکن. وأما التقديم فجوابه من وجهين أحدهما أنه لا
يمكن في كل مكان ألا ترى أن التقديم في قولك ما أحسن زيداً ! غير ممكن
والثاني أن في لزوم التقديم تضييقاً على المتكلم مع حاجته إلى التسجيع وإقامة
القافية ، وأما اختلاف الإعراب مع اتفاق المعنى وعكسه فشيء عارض جاز
لضرب من التشبيه بالأصول فلا يناقض به " (1).

أما الأصل في الأفعال ، فيقول سيبويه : " الفعل الماضي مبني " (2) ،
ويقول الشيخ خالد الأزهري (3) : " "فالمبني" من الأفعال "نوعان:

أحدهما: الفعل "الماضي"، مبني باتفاق "وبناؤه على الفتح". للخفة، ثلاثياً
كان "ك: ضرب" أو رباعياً ك: دحرج أو خماسياً ك: انطلق أو سداسياً ك:
استخرج. ولا يزيد على ذلك ، وإنما بني على حركة لمشابهته المضارع في
الجملة، لوقوعه صفة وصله وخبراً وحالاً وشرطاً ولثقل الضم والكسر وثقل
الفعل عدلوا إلى الفتح لخفته، "وأما ضربت ونحوه" مما اتصل ضمير رفع
متحرك بارز، "فالسكون" فيه "عارض أوجبه كراهتم - أي: العرب - توالي
أربع متحركات، وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل، "فيما هو كالكلمة"
الواحدة ؛ لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء، "وكذلك
ضمة" الباء من "ضربوا عارضة لمناسبة الواو" بإضافة المصدر إلى مفعوله،
وحذف فاعله، والأصل لمناسبتها الواو.

"و" النوع "الثاني: الأمر"، مبني على الأصح عند جمهور البصريين (4).

(1) اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، الناشر : دار الفكر - دمشق الطبعة الأولى ،
1995 ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، 57/1 .

(2) الكتاب كتاب سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة 16/1

(3) خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الأزهري المتوفى 905 هـ (الأعلام 297/2) .

(4) شرح التصريح على التوضيح ، المؤلف : خالد الأزهري ، زين الدين المصري ، دار الكتب العلمية -
بيروت- ، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م ، 50/1

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب وللبناء
إدخال الباء في **چ پ پ** (1) ، ومنه رفع المستثنى على إبداله من الموجب في
قراءة بعضهم : **چ ف ف ف ف** (2) لما كان معناه فلم يكونوا منهم .

والثاني : وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه ، ومن
ذلك توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية نحو قوله تعالى : **چ گ گ گ**
گ گ گ س س س (3).

والثالث : وهو ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى نحو : اسم
التفضيل و(أفعل) في التعجب فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه
ب (أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة المبالغة ، وأجازوا تصغير (أفعل) في
التعجب لشبهه ب (أفعل) فيما ذكرنا . (4)

ويقول ابن جني : " إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير ، وذلك مذهب
الكتاب فإنه حكى فيما جاء على (فعل) (إبلاً) وحدها ، لم يمنع الحكم بها عنده
أن لم يكن لها نظير ؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به ، لا
للحاجة إليه . فأمّا إذا لم يقدّم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير ؛ ألا ترى إلى (عزويت)
لما لم يقدّم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل
بالنظير ، فمنعت من أن يكون (فعويلا) لما لم تجد له نظيراً ، وحملته على (فعلية)
؛ لوجود النظير وهو عفريت وفريت " (5).

ويقول أبوحيان (6) - عند حديثه عن حذف اسم كان - : " ونص أصحابنا
على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ، ولا حذف خبرها لا اقتصاراً ولا

(1) سورة الرعد 43 ، وسورة الإسراء 96 .

(2) سورة البقرة 249 .

(3) سورة النمل آية: 18 .

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام ، دار السلام القاهرة ، الطبعة الثالثة بتصرف ص 2/1387 - 1402

(5) الخصائص لابن جني 392 هـ الطبعة الثانية 2003 م - 1424 هـ ، دار الكتب العلمية بيروت تحقيق الدكتور عبد الحميد هندأوي ج 1 ص 222 .

(6) مُحَمَّد بن يُوسُف بن علي بن يُوسُف الغرناطي أثير الدِّين أَبُو حَيَّان الأندلسي المتوفى 745 هـ (البيدر الطالع 291/2) .

د. الصديق خضر بابكر

اختصاراً ، أما حذف اسمها فلأنه يشبه بالفاعل والفاعل لا يحذف ، وكذلك ما أشبهه " (1) فبين أن اسم كان لا يحذف نظراً لتشبهه بالفاعل فأخذ حكمه .

ويقيد ابن يعيش (2) الشبه الذي يبنى عليه الحكم بالقوة فيقول : " ليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب ، وكلما كان الشبه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعم كان أضعف " (3) ، ويعبر العكبري عن هذه القوة بوجه آخر في قوله : " وقد تقرر أن الشيء إذا أشبه غيره من وجهين فصاعداً حُمل عليه ما لم يفسد المعنى " (4).

وفساد المعنى فسره الورّاق بقوله - عند حديثه عن مشابهة الفعل المضارع للاسم : " فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الجهات وجب أن يحمل على الاسم فيما يستحقّه الاسم ، وهو الإعراب ، وإنما حُمل على الاسم في الإعراب دون ما يستحقّه الاسم من الجمع والتصغير وغير ذلك ممّا يختص بالأسماء دون الأفعال لأن الإعراب لا يغير معنى الفعل بدخوله عليه وصار ما ذكرته يوجب تغيير معنى الفعل وإخراجه إلى أن يكون اسماً ، إذ كانت المعاني التي اختص بها الاسم ممّا لا يصح دخولها على الفعل ، وإنما اختص بها من حيث كان اسماً ؛ فلذلك وجب أن يحمل الفعل على الاسم من أجل ما أشبهه في حكم لا يغير معناه ويلحقه بمعنى الأسماء " (5)

(1) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل أبوحيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور حسن هندواي دار القلم دمشق الطبعة الأولى 1421 هـ - 2000 م ج 4 / 205 .

(2) يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا 553 هـ - 643 هـ (إنباه الرواة 45/4) .

(3) شرح المفصل 7 / 116 .

(4) اللباب في علل البناء والإعراب 1 / 175 .

(5) علل النحو لأبي الحسن الورّاق تحقيق محمود نصار ، الطبعة الأولى 2002 م ص 202 - 203 .

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب وللبناء
ويقول محمد محي الدين : " من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء
أخذ حكمه، ويجري ذلك في كثير من الأبواب، لتعرف كيف كان العرب يجررون
في كلامهم، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها " (1)
ويذكر الدكتور محمد سالم صالح بعد حديثه عن قياس الشبه عند الأنبا ري
بعض القواعد التي تتعلق بهذا القياس فيقول :

1. قياس الشبه لما كان قائماً على إيجاد أوجه من الشبه بين المقيس
والمقيس عليه ، انحط فيه الفرع عن درجة الأصل فلم يأخذ كل ما للأصل
من أحكام وخصوصيات ؛ لأنّ العلة الموجبة للحكم في الأصل غير موجودة
في الفرع ، ومن أمثلة ذلك قياس (لات) على (ليس) حيث قال ابن الأنبا
ري : " لات حرف بمعنى ليس وله اسم وخبر كليس ولا يكون اسمه وخبره
إلا الحين ولا يجوز إظهار اسمه ؛ لأنه أوغل في الفرعية لأنه فرع على
(ما) و(ما) فرع على (ليس) فألزم طريقة واحدة .

2. يبطل قياس الشبه إذا زال وجه الشبه الذي جمع بين الفرع
والأصل فيُسلب للفرع الحكم الذي أخذه بالمشابهة ، من ذلك ما كان من
المشتقات موصوفاً كاسم الفاعل والصفة المشبهة به فإنه لا يجوز إعماله لأنه
إنما عمل لشبه الفعل ، والصفة تخرجه عن شبه الفعل .

3. لا يشترط في هذا القياس أن يكون التشابه تاماً بين المشبه
والمشبه به ، فكما تُوجد أجه الشبه بين المتشابهين تُوجد - أيضاً - أوجه
الخلافاً بينهما ، فهناك فرق بين التشابه والتماثل ، فالتشابه هو علة الحكم
في قياس الشبه وليس التماثل ، لأنه لا تماثل حقيقي بين شئيين .
ومن ذلك اسم الفاعل في العمل لشبه الفعل إلا أن اسم الفاعل يقدر في تقدير
الفعل الذي سُمّي فاعله .

4. الشيء إذا أشبه الشيء من وجه لم يخرج بتلك المشابهة عن
أصله ، من ذلك دخول التصغير (أفعل) في التعجب لأنه ألزم طريقة واحدة
فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها ، وحمل الشيء على الشيء في

(1) حاشية شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر :
دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة : العشرون 1400 هـ -
1980 م ، 2/296 بتصرف .

بعض أحكامه لا يخرجها عن أصله ، ألا ترى اسم الفاعل محمولا على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسما " (1) .
وتلخيصاً لما سبق، فإنَّ النحويين يرون إعطاء الكلمة حكم شبيهتها إذا قويت المشابهة ولم يفسد المعنى .

المبحث الثاني

أثر المشابهة في الأسماء

1 - الأسماء التي نُصبت لمشابهتها المفعول :

أ. الحال :

يقول ابن السراج : " ذكر ما شبه بالمفعول والفاعل فيه فعل حقيقي : وهو صنفان يسميها النحويون الحال والتمييز : فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك: جاء عبد الله راكباً وقام أخوك منتصباً وجلس بكر متكئاً . فعبد الله مرتفع "بجاء" والمعنى: جاء عبد الله في هذه الحال وراكب منتصب لشبهه بالمفعول لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله وإن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول " (2)

ويقول السيوطي : " وَاخْتَلَفُوا مِنْ أَيِّ بَابٍ نَصَبَ الْحَالِ فَقِيلَ نَصَبَ الْمَفْعُولِ بِهِ وَقِيلَ نَصَبَ الشَّبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ وَهُوَ الْأَرْجَحُ وَقِيلَ نَصَبَ الظُّرُوفِ لِأَنَّ الْحَالَ يَقَعُ فِيهِ الْفِعْلُ إِذْ الْمَجِيءُ فِي وَقْتِ الضَّحْكِ أَوْ الْإِسْرَاعِ مِثْلًا فَأَشْبَهَتْ ظَرْفَ الزَّمَانِ وَرَدَ بِأَنَّ الظَّرْفَ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الْإِسْمِ وَالْحَالُ هِيَ الْإِسْمُ الْأَوَّلُ وَالْعَالِبُ فِي الْحَالِ " (3)

ب. التمييز :

(1) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، د / محمد سالم صالح ، دار السلام مصر ، الطبعة الأولى 1427 هـ - 2006م بتصرف ص 383 - 387 .
(2) الأصول في النحو ،: ابن السراج (المتوفى: 316هـ) ، المحقق : عبد الحسين الفتلي ، الناشر : مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت ، 1 / 213 .
(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، الناشر : المكتبة التوفيقية - مصر ، 2 / 294 .

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب وللبناء
 نُصِبَ التَّمْيِيزُ، لأنه جاءَ بعدَ تمامِ الكلامِ فأشبهَ المفعولَ كما أشبهته الحالُ،
 فنُصِبَ كما نُصِبَ المفعولُ والحالُ، وكلُّ ما جاءَ بعدَ تمامِ الكلامِ أو بعدَ تمامِ
 الاسمِ فهو منصوبٌ. لأنه مفعولٌ أو مشبهُ به. فمما جاءَ بعدَ تمامِ الكلامِ: الحالُ
 والتَّمْيِيزُ المنقولُ. وما جاءَ بعدَ تمامِ الاسمِ: التَّمْيِيزُ الواقعُ بعدَ المقاديرِ. (1)

ج. المستثنى :

المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام. تقول: جاءني القوم إلا زيداً فجاءني القوم: كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر "زيداً" بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً. لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت "إلا" حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا فالمستثنى بعض المستثنى منهم ألا ترى أن زيداً من القوم فهو بعضهم فنقول على ذلك: ضربت القومَ إلا زيداً ومررت بالقوم إلا زيداً فكأنك قلت في جميع ذلك: أستثني زيداً فكل ما أستثنيه "بالإلا" بعد كلام موجب فهو منصوبٌ " (2)

د. الأسماء التي تعمل عمل الأفعال تشبهاً بها :

والمرادُ بها الأسماءُ التي تُشَبِّهُ الأفعالَ في الدلالة على الحدثِ ولذا تُسمى "الأسماءُ المشبَّهةُ بالأفعال" و"الأسماءُ المتصلةُ بالأفعال" أيضاً. (3)

والأسماء العاملة عمل الفعل عشرة :

أحدها: اسم الفعل : وحكم اسم الفعل أن يعمل عمل مسمّاه، فيرفع الفاعل ظاهراً ومستتراً، ويتعدى إلى المفعول بواسطةٍ وغيرها، لكنْ يخالفه في: لزوم البناء مطلقاً، والتجرد من العوامل، ولا يحذف، ولا يبرز ضميرُهُ، ولا يتأخر عن

(1) الحدود في علم النحو ، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبتديّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: 860هـ) ، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة: العدد 112 - السنة 33 - 1421هـ/2001م ، 476/1 .

(2) الأصول في النحو 1 / 281 .ش

(3) جامع الدروس العربية ، المؤلف: مصطفى الغلاييني (المتوفى: 1364هـ) ،: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ، الطبعة: الثامنة والعشرون، 1414 هـ - 1993 م ، ص 160 .

د. الصديق خضر بابكر

معموله، ويكون مفرداً في التنثية والجمع، ولا ينصب المضارع في جواب
الطالبي منه، وهذا كله يجوز في الفعل.

الثاني: المصدر: كـ "ضَرَبٌ وَإِكْرَامٌ"، فيضاف للفاعل مع ذكر المفعول

نحو
چے چے ٹے ٹے چے چے (1) ،

وللفاعل مع ترك المفعول نحو چ د ٹا ٹا چ (2) ، ويضاف للمفعول مع ذكر

الفاعل نحو چے چے ٹے ٹے گچ (3) ، وللمفعول مع ترك الفاعل نحو چ

چچ چچ دیت (4) ، وينون نحو چے چے ٹے ٹے گچ (5) ،

وحكم المصدر: أن يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل، ويتعدى للمفعول بواسطة.

وغيرها، كـ "عجبتُ من ضَرْبِكَ عَمراً ومن قِيَامِكَ لزيدٍ"، وقد يتعدى
لمفعولين فأكثر، كـ "عجبتُ من إعْطَائِكَ زيداَ درهماً، ومن إعْلَامِكَ زيداَ بكرةً
منطلقاً"، لكن يخالف الفعل في أن معموله لا يتقدم عليه ولا، يفصل بينه وبين
معموله بأجنبي، ولا يعمل محذوفاً

الثالث: اسم المصدر: وهو: ما ساوى المصدر في الدلالة وخالفه بخلوه

عن بعض ما في فعله، كـ "الكلام، والثواب، والعطاء، والوضوء، والغسل"،
وعمله كالمصدر عند الكوفيين نحو:

قَالُوا كَلَامُكَ هُنْدًا وَهِيَ مُصْنِغِيَةٌ.....(6)

ومنع البصريون ذلك وأضمرُوا لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها.

الرابع: اسم الفاعل: كـ "ضارب، ومُكْرِمٌ"، فإن كان بـ "ال" عمل

مطلقاً كـ "جاء الضاربُ زيداَ أمسٍ أو الآنَ أو غداً"، وإن كان مجرداً منها عمل

(1) سورة البقرة 251 ، وسورة الحج 40 .

(2) سورة إبراهيم الآية 40 .

(3) سورة آل عمران الآية 97 .

(4) سورة فصلت الآية 49 .

(5) سورة البلد الآية 14 .

(6) بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وقد استشهد به في ارتشاف الضرب 179/3 وشرح الشذور لابن هشام

27 والمطالع السعيدة للسيوطي 39/1 وشرح الأشموني 288/2.

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب وللبناء بشرطين: كونه حالاً أو استقبالياً، واعتماده على "نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوفٍ أو ذي حال"

نحو: "ما ضاربٌ زيدٌ عمراً الآن أو غداً، وأزيدٌ ضاربٌ بكرةً، وزيدٌ ضاربٌ خالداً، ويقول ابن السراج: "الأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين وما شبه بها والمصادر وأسماء سموا الأفعال بها، وإنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان كما أعرّبوا الفعل لما ضارع الاسم فكما أعرّبوا هذا أعلّموا ذلك (1)

ويقول العبادي (2) - مضيفاً بعض القيود - : "وأما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات اللفظية فيحتاج إلى شرط لكونها أجنبيّة وهو مشابهيتهما الفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال أو الإطلاق المفيد للاستمرار فإذا ثبت أن اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الأجنبي إذا كانا بأحد هذه المعاني الثلاثة" (3).

الخامس: المثال وهو: ما حوّل للمبالغة من فاعل إلى "فعل ومفعول وفِعُولٍ بكثرة، وإلى "فَعِيلٍ وفَعِلٍ" بقلّة، نحو "أما العسلُ فأنا شرّابٌ"، "إنّه لمنحازٌ بوائكها".

السادس: اسم المفعول: كـ "مَضْرُوبٍ، ومُكْرَمٍ"، ويعمل عمل فعله المبني للمفعول نحو "زيدٌ مَضْرُوبٌ عبده ومُكْرَمٌ غلامه"، كما تقول: "زيدٌ ضُربَ عبده وأُكْرِمَ غلامه"، ويشترط لاسم المفعول والمثال ما اشترط لاسم الفاعل.

السابع: الصفة المشبهة: كـ "حَسَنٌ وظريفٌ وطاهرٌ وضارٌ" نحو "زيدٌ حَسَنٌ وجههٌ وطاهرٌ ثوبهٌ".

(1) الأصول في النحو 1/ 25 - 53 .
(2) أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ثم المصري الشافعي الأزهرى شهاب الدين المتوفى 992 هـ . (الأعلام 1 / 198).
(3) رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة ، العبادي . المحقق: الدكتور محمد حسن عواد ، الناشر: دار الفرقان - عمان ، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983 م .

ويقول الأشموني (1) : " وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل : أنها تدل على

حدث ومن قام به، وأنها توثق وتثنى وتجمع، ولذلك حملت عليه في العمل ". (2)

الثامن والتاسع: " الظرف والمجرور " إذ أوقعا: صفةً، أو صلةً، أو خبراً،

أو حالاً، أو اعتماداً على نفي أو استفهام، نحو " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدَكَ أَخُوهُ، وَجَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ غَلَامُهُ، وَمَا فِي اللَّهِ شَيْءٌ، وَعِنْدَكَ زَيْدٌ "، فيجوز لك أن تجعل الظرف والمجرور خبراً مقدماً وما بعدهما مبتدأً مؤخراً، وكونه فاعلاً أولى عند الحذاق من النحويين لسلامته من مجاز التقديم والتأخير.

العاشر: اسم التفضيل : كـ "أَكْرَمَ، وَأَعْلَمَ " ويستعمل بـ " من "، أو مضافاً لنكرة غير، مطابقة للمفضل فيفردُ ويُذكرُ، كـ " زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَزَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَيَسْتَعْمَلُ بِأَلْ فَيُطَابِقُ كـ "زَيْدٌ أَفْضَلُ، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ "، ويستعمل مضافاً لمعرفة، فيجوز الوجهان: المطابقة

نحو **جُوُّ وَ جُ (3)**، وعدمها نحو **جَفَّ قَفَّ قَفَّ جَ (4)**، ولا ينصب

المفعول مطلقاً بل يصل إليه "باللام أو الباء"، كـ "زَيْدٌ أَبْدَلُ لِلْمَعْرُوفِ، وَعَمْرٍو أَعْرَفُ النَّاسِ بِالنَّحْوِ"، ولا يرفع في الغالب اسماً ظاهراً إلا في مسألة الكحل، وقد يرفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاها سيبويه نحو، مررتُ برجلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ. (5)

(1) علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني، الشافعي المتوفى 900 هـ. (الأعلام 5 / 10).

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419 هـ- 1998 م.

(3) سورة الأنعام الآية 123.

(4) سورة البقرة الآية 96.

(5) دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (المتوفى: 1033 هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت، عام النشر: 1430 هـ - 2009 م، 77/1 - 82 بتصرف. وانظر (شرح قطر الندى وبل الصدى)، ابن هشام، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب وللبناء
ويذكر خالد الأزهري أنّ اسم التفضيل أقل درجة في العمل من اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة في قوله : " أو " يكون العامل "صفة تشبه الفعل
الجامد" في عدم قبول العلامات الفرعية، "وهو اسم التفضيل" فإنه لما لم يقبل
علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة فجعل موافقاً للجامد "نحو: هذا أفصح الناس خطيباً"، فـ"خطيباً" حال
من فاعل "أفصح" المستتر فيه " (1)

ب. منع الاسم من الصرف لمشابهته الفعل :

الأسماء الممنوعة من الصرف لها أحكام خاصة ؛ وذلك لأنها لم تكتسب
العمل نتيجة لتشبهها بالفعل ، بل نقصت درجة الإعراب فيها عندما تشبهت
بالأفعال والأصل في الأسماء الإعراب ، ففقدت الكسرة ، يقول سيبويه : "
واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء
أجري لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستحقون وذلك نحو :
أبيض وأسود وأحمر فيكون في موضع الجر مفتوحاً " . (2)

ويرى الزجاج أن الفتح فيه بناء فيقول : " فلذلك جُعل المخفوض فيه مفتوحاً
فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله فأبدل له من
الكسر بناء الفتح " . (3)

ويقول الدكتور عبد الله بن حمد مرجحاً : " والأرجح أنه معرب ويقوي ذلك
أنّه ليس هناك اسم يعرب في حالتين ويبنى في واحدة " . (4)

و عندما عرف ابن مالك (1) المنصرف قيده بكونه لا يشبه الفعل فيقول :
"الاسم المنصرف: هو المعرب السالم من العلل الجاعلته كالفعل في الفرعية

الناشر: القاهرة ، الطبعة: الحادية عشرة، 1383 ، : 255-283 و شرح الكافية الشافية 1 / 1027 - 1074 و
شرح التصريح على التوضيح 16/2 .

(1) شرح التصريح على التوضيح 1 / 596 ، وجامع الدروس العربية 3 / 93 ونصه (. واعلم أن اسم
التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد، من حيث أنه لا يتصرف بالتثنية والجمع والتانيث، كما تتصرف الصفات
المشتقة، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. فهو لا يتصرف تصرفها إلا في بعض الأحوال " .

(2) الكتاب 1 / 6 .

(3) ما ينصرف وما لا ينصرف ص 2 .

(4) البناء في اللغة العربية ص 242 .

د. الصديق خضر بابكر

والثقل⁽²⁾ ويقول ابن السراج : " فالأسماء تنقسم قسمين : أحدهما معرب والآخر مبني، فالمعرب يقال له: متمكن، وهو ينقسم أيضاً على ضربين : فقسم : لا يشبه الفعل وقسم: يشبه الفعل، فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن منصرف يرفع في موضع الرفع ويجر في موضع الجر وينصب في موضع النصب وينون، وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر ولا التثوين⁽³⁾ . "

وقد أورد الوراق جملة من الأسئلة تتعلق بالصرف في الأسماء المتمكنة وعدمه في غير المتمكنة ، وأجاب عنها إذ يقول : " إن قَالَ قَائِلٌ: من أين زعمتم أن أصل الأسماء الصَّرْف؟

فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ: أن الأسماء كلها نوع واحد، وَإِنَّمَا منع الصَّرْفَ بَعْضَهَا بشبهها في الفعل، وَالفعل حَادِثٌ لِأَنَّهُ مُسْتَقٌّ من الإسم، فَإِذَا اسْتَقَرَّ التَّنْوِينُ لِبَعْضِ الأسماء، وَجِبَ أن يكون لجميعها، لاشتراكها في الاسمية، وَصَارَ مَا منع التَّنْوِينِ إِنَّمَا هُوَ من أجل شبهه بِالفعلِ الحَادِثِ.

فَإِن قِيلَ: فَمَا الَّذِي أَحْجَجُ إِلَى دُخُولِ التَّنْوِينِ؟

قِيلَ لَهُ: لِأَن وَاضِعَ اللُّغَةِ لما علم أن بعض الأسماء مشبهة بِالفعلِ وَبَعْضَهَا لَا يشبه الفعل، أَلْحَقَ التَّنْوِينُ مَا لم يشبه الفعل، لِيَكُونَ لِحَاقِ التَّنْوِينِ فَصلاً بَيْنَ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ، فَصَارَ لِلِاسْمِ أَصْلَانِ، أَحدهمَا: أن الأسماء تَسْتَحِقُّ التَّنْوِينُ لو لم تشبه الفعل، لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا، فَلَمَّا قَدَّرَ حُدُوثَ الفعلِ أَلْحَقَ التَّنْوِينِ لِبَعْضِ الأسماء، فَصَارَ هَذَا الأَصْلُ التَّانِي، وَهُوَ لِحَاقِ التَّنْوِينِ فِي الإِسْتِعْمَالِ، لِأَن الأَصْلَ المُسْتَحَقَّ لما قبل حُدُوثَ الفعلِ.⁽⁴⁾

(1) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) (الأعلام 6 / 233).

(2) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، المحقق : عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر : جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي الطبعة: الأولى

(3) الأصول في النحو ، 50/1 .

(4) علل النحو 295/2 - 297 .

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب والبناء
وقد أورد سيبويه جملة من الأسماء الممنوعة من الصرف وبين أن السبب في منعها هو مشابقتها للأفعال إذ يقول: " اعلم أن أفعال إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم.

قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفةً وهو نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستنقلوا التنوين فيه كما استنقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستنقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو: أخضر، وأحمر، وأسود، وأبيض، وآدر. فإذا حققت قلت: أخضر وأحمر وأسود، فهو على حاله قبل أن تحقره، من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة، وأشبه هذا من الفعل ما أميلح زيدياً، كما أشبه أحمر أذهب.

هذا باب أفعال إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد فما كان من الأسماء أفعال، فنحو: أفكّل، وأزمل، وأيدع، وأربع، لا تنصرف في المعرفة، لأن المعارف أثقل، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل، لثقل المعرفة عندهم. وأما ما أشبه الأفعال سوى أفعال فمثل اليرمع واليعمل، وهو جماع اليعملة، ومثل أكلب. وذلك أن يرمعاً مثل: يذهب، واكلبٌ مثل: أدخل. ألا ترى أن العرب لم تصرف أعصر، ولغة لبعض العرب يعصر، لا يصرفونه أيضاً، وتصرف ذلك في النكرة، لأنه ليس بصفة.

واعلم أن هذه الياء والألف لا تقع واحدةً منهما في أول اسمٍ على أربعة أحرف إلا وهما زائدتان. ألا ترى أنه ليس اسمٌ مثل أفكّل يصرف وإن لم يكن له فعلٌ يتصرف.

ومما يترك صرفه لأنه يشبه الفعل ولا يجعل الحرف الأول منه زائداً إلا بثبوت، نحو تنضب، فإنما التاء زائدة لأنه ليس في الكلام شيءٌ على أربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء؛ لأنه ليس في الكلام فعل.

ومن ذلك أيضاً: ترتب وترتب - وقد يقال أيضاً: ترتب - فلا يصرف. ومن قال ترتب صرف؛ لأنه وإن كان أوله زائداً فقد خرج من شبه الأفعال.

وكذلك التدرأ، إنما هو من درأت. وكذلك التتفل. ويدلك على ذلك قول بعض العرب: التتفل، وأنه ليس في الكلام كجعفر.

د. الصديق خضر بابكر

وإذا سميت رجلاً بائِثاً لم تصرفه، لأنَّه يشبه إضرب، وإذا سميت رجلاً بإصبع لم تصرفه، لأنه يشبه إصنع. وإن سميته بأبلم لم تصرفه، لأنه يشبه أقتل. ولا تحتاج في هذا إلى ما احتجت إليه في ترتبٍ وأشباهاها لأنها ألفٌ. وكان هذا البناء إنما هو في الأصل للفعل، فلما صار في موضع قد يستثقل فيه التثوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه. والموضع الذي يستثقل فيه التثوين المعرفة. ألا ترى أكثر ما لا ينصرف في المعرفة قد ينصرف في النكرة وإنما صارت أفعال في الصفات أكثر لمضارعة الصِّفة الفعل.

وإذا سميت رجلاً بفعل في أوله زائدة لم تصرفه، نحو يزيد ويشكر وتغلب ويعمر. وهذا النحو أحرى أن لا تصرفه، وإنما أقصى أمره أن يكون كتتضبٍ ويرمع.

وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة فإن قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل؟ فأحمر إذا كان صفةً بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً فإذا كان اسماً ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حاله إذ كان صفة.

واعلم أن كلَّ اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فإنه مصروف⁽¹⁾ وقد أرجع سيبويه كل علل المنع من الصرف إلى مشابهة الفعل .

ويقول الجوزي⁽²⁾ موضحاً العلل التي أشبهت الاسم بالفعل : " والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم فيه علتان فرعيتان مختلفتان ، مرجع إحداهما اللفظ، ومرجع الأخرى المعنى. أو فرعية تقوم مقام الفرعيتين. وذلك لأن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقه من المصدر. وفرعية في المعنى، وهي احتياجه إلى الفاعل ونسبته إليه، والفاعل لا يكون إلا اسماً، فالاسم من هذا الوجه أصل للفعل لاحتياجه إليه، والفعل فرع عنه، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعية كما في الفعل ، وحينئذ يثقل فيه ما يثقل في الفعل فلا يدخله التثوين ولا الجر، كما لا يدخلان في الفعل، فإن قيل: لِمَا شابه الاسم الفعل منع الصرف، مع أن الفعل

(1) الكتاب ، 456/1 - 465

(2) شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوزي القاهري الشافعي (المتوفى: 889هـ)

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب وللبناء
أيضا شابه الاسم، فلم لم يُحمل عليه؟ فالجواب أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواصه، فأعطي حكمه، واندفع التحكم.

والاسم الذي لا ينصرف نوعان: نوع يمتنع صرفه بعلّة واحدة، وهو شينان: ما فيه ألف التانيث، وصيغة منتهى الجموع، ونوع يمتنع صرفه بعلتين، وهذا قسمان: قسم يمتنع صرفه معرفةً 5، وينصرف نكرة. وهو ما كانت العَلَمِيَّة إحدى علتيه، وهو سبعة؛ لأن العلمية إما أن يكون معها في التركيب أو الألف والنون أو التانيث أو العجمة أو وزن الفعل أو ألف الإلحاق أو العدل، وقسم يمتنع صرفه معرفة ونكرة. وهو ما وضع صفة، وكان في آخره ألف ونون، أو كان موازنا للفعل أو معدولاً. فمجموع الموانع تسعة. وهي الجمع والوزن والعدل والتانيث والتعريف والتركيب وزيادة الألف والنون والعجمة والوصف.

وقد نظم بعض النحويين بيتا واحدا، جمع التسعة المذكورة فيه، بعضها بصريح اسمه وبعضها بما يشاركه في الاشتقاق. وإن أردت بيتا واحدا يجمعها كلها بصرائح أسمائها، من غير اشتقاق، فقل:

جمعٌ ووزنٌ وعدلٌ وصفٌ معرفةٌ ... تركيبٌ عجمةٌ تانيثٌ زيادتها

فإن قيل: لم لم يمنع الاسم الصرف بعلّة واحدة؟ فالجواب لئلا تلزم مخالفة الأصل، إذ الأصل في الأسماء الصرف والأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة، فيكون أكثر الأسماء غير منصرف، وأيضا فإن العلة الواحدة ليس لها من القوة ما يخرج الاسم عن أصله

وشبهوا ذلك ببراءة الذمّة، حيث كانت الأصل لم تصرّ مشغلة إلا بشهادة

عدلين.⁽¹⁾

(1) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الجوّري، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1423هـ/2004م 825/2 - 828 بتصرف.

واعترض صدر الأفاضل الخوارزمي⁽¹⁾ على تعليل النحاة في منع الاسم من الصرف نتيجة تشبهه بالفعل بقوله - معلقاً على كلام الزمخشري⁽²⁾ - : " أما بيان المقدمة الثانية : لأن الشبه متى ما وقع بين الاسم والفعل يتناقل ، فيمنع الجر والتنوين عملاً بالشبه .

وهذه أشياء ضعيفة تتفرق هباء منبثاً برائحة مطالبة ، وشبه معارضة . فنقول: لم يمنع الاسم الجر والتنوين إذا شابه الفعل ، قوله : يتناقل ، قلنا لا نُسلم ، قوله : عملاً بالشبه ، قلنا : لِمَ قَلتَ بَأَنَّ هذا مِمَّا يُعملُ به ؟ وهذا لأنَّ ما من شيء إلا وهو يشبه شيئاً ثم لا يُعطى حكمه ألا ترى أنَّ في الرجال من يشبه أباك ثم لا تبجله تبجيل أبيك " (3)

ويقول عن العلة في منع الاسم من الصرف : " مدار الأمر في باب ما لا ينصرف على حرفين : على الحكاية ، وعلى التركيب . أما الحكاية ففي موضعين : أحدهما ما فيه وزن الفعل مع الوصف ، نحو : رجل أعلم وأجهل ، والثاني : ما فيه وزن الفعل مع العلمية ، نحو : يزيد ويشكر . أما التركيب فهو سبعة : الاسمية والزيادة والتأنيث والجمع والعلمية والعجمة والتكرير " (4)

وهذا خلاف شكلي وليس جوهرياً يقول الدكتور حسام النادي : " وواضح - بقليل من النظر - أن الخوارزمي لا يبعد كثيراً عن رأي النحاة وإن كان يرفض المشابهة - كما ذكر - فهو يتفق معهم في أن السبب الحقيقي للمنع من الصرف

(1) الخوارزمي

(2) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري أبو القاسم جار الله 467هـ - 538هـ ، (فيات الأعيان 168/5) ، (الأعلام 178/7) .

(3) التخمير في شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، الخوارزمي ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ، 1990م ، 218/1 .

(4) السابق 1/ 209 - 216 بتصرف .

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب والبناء
إنما هو " طلب الخفة " وذلك واضح في قوله : " تمّ الاسم إذا تثاقل بالتركيب
حذف عنه التنوين ؛ لأنه شيء زائد على نفس الكلمة وعوّض عن الكسر الفتح ؛
لأنّه أخف " (1) (2)

ت. الأسماء التي بنيت لمشابهتها الحروف :

يفصل محمد محي الدين أسباب البناء في قوله : " اعلم أنهم اختلفوا في سبب
بناء بعض الأسماء : أهو شيء واحد يوجد في كل مبني منها أو أشياء متعددة
يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر، وهكذا ؟
فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى
للفعل المبني، ومثاله - عند هؤلاء - من الاسم : " نزال وهيهات " فإنهما لما
أشبهها " انزل وبعد " في المعنى بنيا، وهذا السبب غير صحيح، لأنه لو صح
للزم بناء نحو " سقياً لك " و " ضرباً زيداً " فإنهما بمعنى فعل الامر وهو مبني.
وأيضا يلزمه إعراب نحو " أف " و " أوه " ونحوهما من الأسماء التي تدل
على معنى الفعل المضارع المعرب، ولم يقل بذلك أحد، وإنما العلة التي من
أجلها بني " نزال " و " شتان " و " أوه " وغيرها من أسماء الأفعال هي
مشابهتها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء، ألا ترى أنك إذا
قلت نزال كان اسم فعل مبنياً على الكسر لا محل له من الإعراب، وكان له فاعل
هو ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل،
ولا يكون اسم الفعل أبداً متأثراً بعامل يعمل فيه، لا في لفظه ولا في محله.

وقال قوم منهم ابن الحاجب (3) : إن من أسباب البناء عدم التركيب، وعليه

تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية، وهو ظاهر الفساد، والصواب أن
الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية، لان الإعراب والبناء
حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه: أثر ظاهر أو
مقدر يجلبه العامل، أو يعرفونه بأنه: تغير أو آخر الكلمات لاختلاف العوامل

(1) السابق 217 / 1 .

(2) نقد المشابهة عند النحاة ، د/ حسام النادي ، مجلة دار العلوم القاهرة ، العدد التاسع 2003 م 12 - 13 ،
بتصرف .

(3) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب ت 646 (الأعلام 4 / 211) .

الداخلة عليها، والبناء ضده، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا بينائها.

وقال آخرون: إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف، وعلوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرّة، ومثلوا لذلك بـ " حذام، وقطام " ونحوهما، وادّعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية، والتأنيث، والعدل عن حاذمة وقلطمة، وهو فاسد، فإننا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب، ومثاله " آذربيجان " فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون، وليس بناء حذام ونحوه لما ذكره، بل لمضارعه في الهيئة نزال ونحوه مما بنى لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثيره بالعمل.

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح: إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف، وهو رأي الحذاق من النحويين.⁽¹⁾

ويقول الأشموني موضحاً أنواع الشبه بين الأسماء والحروف: " علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شبيهاً قوياً يقربه منه، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم. وقال ابن مالك.

16- كالشبه الوضعي في اسمي جنتنا ... والمعنوي في متى وفي هنا

17- وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثر وكافتقار أصلًا

1. " كَالشَّبهِ الوَضْعِي " وهو: أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحروف، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفي هجاء كما " في اسمي " قولك: " جِنْتُنَا " وهما التاء، ونا، إذ الأول على حرف والثاني على حرفين، فشابه الأول الحرف الأحادي كباء الجر، وشابه الثاني الحرف الثنائي كـ " عن ". والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون 1400 هـ - 1980 م، بحاشية منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، 1/ 29 - 30.

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب والبناء
فصاعداً، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء؛
وأعرب نحو "يد" و"دم" لأنهما ثلاثيان وضعاً.

2. "وَ" كَالشَّيْءِ "الْمَعْنَوِيِّ" وهو: أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف، لا بمعنى أنه حل محلاً هو للحرف؛ كتضمّن الطرف معنى في، والتمييز معنى "من"، بل بمعنى أنه خلف حرفاً في معناه، أي: أدى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم، سواء تضمن معنى حرف موجود كما في "مَتَى" فإنها تستعمل للاستفهام، نحو: متى تقوم؟ وللشروط، نحو: "متى تقم أقم"، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الأول ومعنى إن في الثاني، وكلاهما موجود. أو غير موجود "وَ" ذلك كما في "هُنَا" أي: أسماء الإشارة، فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقه أن يضعوه⁽¹⁾ فما فعلوا، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبيه.

3. "وَكَنْيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ" في العمل "بِلا تَأْتِرُ" بالعوامل، ويسمى الشبه الاستعمالي، وذلك موجود في أسماء الأفعال، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتي، فأشبهت "ليت" و"لعل" مثلاً، ألا ترى أنهما نائبتان عن "أتمنى" و"أترجى"، ولا يدخل عليهما عامل؟ والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل، ولكنه يتأثر بالعوامل: كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف .

4. "وَكَافْتِقَارٍ أَصْلًا" ويسمى الشبه الافتقاري، وهو: أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلاً -أي: لازماً- كالحرف، كما في "إِذْ" و"إِذَا" و"حَيْثُ" والموصولات الاسمية. أما ما افتقر إلى مفرد كـ"سبحان"، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصّل -أي: غير لازم- كافتقار المضاف في نحو: چ ي ي ي ن ج ن م چ ⁽²⁾ إلى الجملة بعده؛ فلا يبنى؛ لأن افتقار "يوم" إلى الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها، والمضاف من حيث هو مضاف

(1) هذه العبارة ليست دقيقة لأنها توحي بكون العرب واضعين للغتهم، ولو استعملت -بدلاً عنها- كلمة (استعملوها) لكان أولى. والله أعلم.

(2) سورة المائدة الآية 119.

مفتقر إلى المضاف إليه، ألا ترى أن "يومًا" في غير هذا التركيب لا يفتقر إليها؟ نحو: هذا يوم مبارك، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة، فإنها مفتقرة إليها لكن افتقارًا غير مؤصل، لأنه ليس لذات النكرة، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار.

تنبيهان : الأول: إنما أعربت أي: الشرطية والاستفهامية والموصولة و"ذان" و"تان" و"اللدان" و"اللتان" لضعف الشبه بما عارضه في "أي" من لزوم الإضافة، وفي البواقي من وجود التنثية، وهما من خواص الأسماء، وإنما بنيت "أي" الموصولة وهي مضافة لفظًا إذا كان مصدر صلتها ضميرًا محذوفًا نحو: چ چ چ چ چ چ چ قرئ بضم "أي" بناء

وبنصبيها؛ لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هي مضافة إليه منزلته، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظًا ونية مع قيام موجب البناء؛ فمن لاحظ ذلك بنى، ومن لاحظ الحقيقة أعرب، فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضًا؛ لقيام التنوين مقامه كما في "كل"، وزعم ابن الطراوة⁽²⁾ أن "أيهم" مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت، وأن "هم أشد" مبتدأ وخبر، ورد برسم المصحف الضمير متصلًا، والإجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معربة، وإنما بنى "الذين" وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سنن الجموع؛ لأنه أخص من "الذي"، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده، ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة، وقيل هو على هذه اللغة مبني جيء به على صورة المعرب، ومن أعرب "نو" و"ذات" الطائيتين حملهما على "ذي" و"ذات" بمعنى: صاحب وصاحبة.

الثاني: عد في شرح الكافية من أنواع الشبه الإهمالي، ومثل له بفواتح السور، والمراد الأسماء مطلقا قبل التركيب، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة أي: لا

(1) سورة مريم: 69.

(2) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين بن الطراوة توفيه 528هـ، (بغية الوعاة 602/1).

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب ولبناء
معربة ولا مبنية، وبعضهم إلى أنها معربة حكماً، ولأجل سكوته عن هذا النوع
أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه (1).

5. وهناك أسماء بنيت لمشابتها أسماء أخرى ، يقول ابن جني :
" وَقَدْ شَبِهَتْ أَشْيَاءَ مِنْ نَحْوِ هَذَا بِ خَمْسَةِ عَشَرَ وَبَابِهِ لَفْظًا وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ هُوَ
جَارِي بَيْتٍ بَيْتٍ وَلَقَبْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً وَهُوَ يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءٍ وَالْقَوْمُ فِيهَا شَجَرَ بَعَرَ
أَي مُتَفَرِّقِينَ وَسَقَطَ بَيْنَ بَيْنٍ قَالَ عبيد (2) :

نحني حقيقتنا وَبِعْضِ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا (3)
وَمِثْلُهُ تَسَاقَطُوا أَخُولَ أَخُولٍ أَي مُتَبَدِّدِينَ فَهَذَا كُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ وَلَا يَكُونُ
إِلَّا فَضْلَةً ظَرْفًا أَوْ حَالًا . (4)

ويبين الجوجري أن هذا البناء ليس واجباً وإنما هو جائز في قوله : " من
الأمر المبنية على الفتح ما ألحق بالأعداد باعتبار التركيب من الظروف
الزمانية والمكانية والأحوال.

وبناء هذا النوع ليس واجباً، وإنما هو جائز، فتجوز إضافة أول الجزأين إلى
ثانيهما ، وإنما لم يجب بناء هذا النوع كما وجب بناء التركيب العددي لظهور
علة البناء في العددي، وهي تضمن معنى الحروف، دون الأحوال والظروف،
لأنه يحتمل أن يكون بتقدير الحرف، وأن لا يكون.

فمثال ظرف الزمان (هو يأتينا صباح مساء) ، ومثال ظرف المكان:

.....
بعض القوم يسقط بين بيناً

أومثال الحال (هو جاري بيت بيت) ، وقوله: (أي ملاصقا) تقرير وبيان

للحال.

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1/ 42 - 45 ، بتصرف . وانظر شرح ابن عقيل 1 / 30 - 34

(2) عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي، أبو زياد، 598 م . (معجم الشعراء العرب 1/ 1677) .

(3) عجز بيت وهو لعبيد بن الأبرص . ينظر ديوان عبيد بن الأبرص ص 136 .

والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش 4/ 117 وشرح الكافية الشافية 3/ 1698 والمساعد 1/ 527
والعيني 1/ 149 والهمع 1/ 212 .

(4) اللمع في العربية ، ابن جني ، المحقق: فائز فارس ، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت 1/ 162 .

فهذه المُثَلُّ وما أشبهها يُحتمل تقدير الحروف فيها، وهي جهة البناء، وعدم تقدير الحروف وهي جهة الإعراب.
وإذا قدرنا الحرف قلنا: معناه صباحاً فمساءً ووسطاً فوسطاً وبيئناً فبيئناً.
وإن لم تقدر حرف العطف فالمعنى صباحاً بعد مساءً ووسطاً بعد وسطاً وبيئناً بعد بيئناً، ونحو ذلك. [والله أعلم] (1)

المبحث الثالث

المشابهة في الأفعال

1. إعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم :

إن قيل فالفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم هو أصل فيه قيل لا بل هو محمول على الاسم في الإعراب وليس بأصل فيه لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف .

أوجه الشبه بين الفعل المضارع وبين الاسم :

الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً فلم حمل على الاسم في الإعراب قيل إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم ولهذا سمي مضارعاً والمضارعة المشابهة ومنها سمي الضرع ضرعاً لأنه يشابه أخاه ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة أوجه :

* **الوجه الأول :** أنه يكون شائعاً فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص ألا ترى أنك تقول يقوم فيصلح للحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال كما أنك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا .

* **والوجه الثاني :** أنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم ألا ترى أنك تقول إن زيداً ليقوم كما تقول إن زيدا لقائم ولأم الابتداء تختص بالأسماء فلما دخلت على هذا الفعل دل على مشابهة بينهما والذي يدل على ذلك

(1) شرح شذور الذهب 1 / 237 - 238 .

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب وللبناء
أن فعل الأمر والفعل الماضي لما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما
الأ ترى أنك لو قلت لأكرم زيدا يا عمرو أو إن زيدا لقام لكان خلفاً من القول .
*** والوجه الثالث :** أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فأشبهه
الأسماء المشتركة كالعين ينطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى
غير ذلك .

*** و الوجه الرابع :** أنه يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول مررت
برجل يضرب كما تقول مررت برجل ضارب ، فقد قام يضرب مقام ضارب .

*** والوجه الخامس :** أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في
حركاته وسكونه ألا ترى أن يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه
ولهذا عمل اسم الفاعل عمل الفعل فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه
الأوجه استحقّ جملة الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم .⁽¹⁾

ويعلل الوراق دخول الإعراب في الفعل دون غيره من مستحقات الاسم :
وَإِنَّمَا حَمَلَ عَلَى الْإِسْمِ فِي الْإِعْرَابِ دُونَ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْإِسْمُ مِنَ الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ ،
وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالأَسْمَاءِ دُونَ الأَفْعَالِ ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ لَا يُغَيِّرُ مَعْنَى الْفِعْلِ
بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ ، وَصَارَ مَا ذَكَرْتَهُ يُوجِبُ تَغْيِيرَ مَعْنَى الْفِعْلِ وَإِخْرَاجَهُ إِلَى أَنْ يَكُونَ
أَسْمَاءً ، إِذْ كَانَتْ الْمَعْنَايَ الَّتِي اخْتَصَّتْ بِهَا الْإِسْمُ مِمَّا لَا يَصِحُّ دُخُولُهَا عَلَى الْفِعْلِ ،
وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِهَا مِنْ حَيْثُ كَانَ اسْمًا ، فَلِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَحْمَلَ الْفِعْلُ عَلَى الْإِسْمِ مِنْ
أَجْلِ مَا أَشْبَهَهُ فِي حَكْمِ لَا يُغَيِّرُ مَعْنَاهُ ، وَيَلْحَقُهُ بِمَعْنَى الأَسْمَاءِ ، وَهُوَ الْإِعْرَابُ ، إِلاَّ
أَنَّ الْجَزْمَ لَمْ يَجْزِ دُخُولُهُ عَلَى الْإِسْمِ ، لِأَنَّهُ لَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ لَأُوجِبَ حَذْفَ شَيْئَيْنِ ،

(1) كتاب أسرار العربية ، المؤلف : عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد ، الناشر : دار
الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1995م ، تحقيق : د.فخر صالح قدارة ، عدد الأجزاء : 1 / 46 - 48 .
والتبصرة والتذكرة 1 / 76 - 77 . والتذييل والتكميل 1 / 124 - 126 .

وهما: التَّنْوِين وَالْحَرَكَة، وَالْإِسْم فِي نَهَايَةِ الْخَفَةِ، فَكَانَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى الْإِجْحَافِ بِهِ، فَسَقَطَ الْجَزْمُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَأَدْخَلَ فِي الْأَفْعَالِ، إِذْ كَانَ الْفِعْلُ ثَقِيلاً يَحْتَمِلُ الْحَذْفَ وَالتَّخْفِيفَ، فَاسْتَقَرَّ الْجَزْمُ لِلْفِعْلِ لَمَّا ذَكَرْنَا.⁽¹⁾

2. تشبه أفعال المقاربة بكان في العمل :

يقول الصبان موضحاً ذلك : " وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيهاً على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر ، فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفرداً وجملة اسمية وفعلية وظرفاً فترك الأصل والترم كون الخبر مضارعاً " .⁽²⁾

ويبين عباس حسن أوجه الخلاف بين هذه الأفعال وبين (كان) : " تعد أفعال المقاربة من أخوات "كان" الناسخة كما عرفنا. ولكن أفعال المقاربة تخالفها فيما يأتي :

1. خبرها لا بد أن يكون مصدرأ مؤولاً من جملة مضارعية - في الأصح - مسبوقة بأن أوغير مسبوقة بأن، وفاعل المضارع لا بد أن يكون - في الأرجح - ضميراً يعود على اسمها: وقد ورد رفعه السببي في حالات قليلة ، لا يحسن القياس عليها، مثل: كاد الطلل تكلمنى أحجاره.

2. خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها.

3. إذا كان الخبر مقترناً "بأن" لم يجز - في الأشهر - أن يتوسط بينها وبين اسمها، أما غير المقترن فيجوز كما في خبر كان.

4. يجوز حذف الخبر إن علم، نحو: "من تأنى أصاب أوكاد؛ ومن عجل أخطأ أوكاد، وهو كثير في خبر "كاد" قليل في خبر "كان" ومع قلته جائز بالتفصيل الذي سبق في موضعه .

(1) علل النحو ، ابن الوراق ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة : الأولى، 1420 هـ - 1999 م ، 1 / 142-143 .

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 362 - 363 .

3. جمود الفعل لمشابهته الحرف :

الفعل الجامد هو ما أشبه الحرف، من حيث أداؤه معنى مُجرّداً عن الزمان والحدث المُعتبرين في الأفعال ، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة، بل يلزم صورة واحدة لا يُزِيلُها ذلك مثل "ليس وعسى وهبّ ونعم وبئس".

فالفعل الجامد - كما علمت - لا يتعلق بالزمان، وليس مراداً به الحدث. فخرج بذلك عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبهه الحرف من هذه الجهة، فكان مثله في جموده ولزومه صيغة واحدة في التعبير. وإذا كان مجرداً عن معنى الحدث والزمان لم يحتج الى التصرف، لأن معناه لا يختلف باختلاف الأزمنة الداعي الى تصريف الفعل على صور مختلفة، لأداء المعاني في أزمنتها المختلفة، فمعنى الترجي المفهوم من (عسى) ومعنى الذم المفهوم من (بئس) ومعنى المدح المفهوم من (نعم) ، ومعنى التعجب المفهوم من (ما أشعر زهيراً) ، لا يختلف باختلاف الزمان، لان الحدوث فيها غير مراد ليصح وقوعه في أزمنة مختلفة تدعو إلى تصرفه على حسبها.

فشبه الفعل بالحرف يمنعه التصرف ويلزمه الجمود، كما أن شبه الاسم بالحرف يمنعه أن يتأثر ظاهراً بالعوامل، فلزم آخره طريقة واحدة لا ينفك عنها، إن اختلفت العوامل الداعية إلى تغيير الآخر. فالجمود في الفعل كالبناء في الاسم، كلاهما مسبب عن الشبه بالحرف.

وهو، إما ان يُلَازِمَ صيغة الماضي، مثل "عسى وليس ونعم وبئس وتبارك الله" (أي تقدّس وتنزّه) ، أو صيغة المضارع، مثل "يهيئ" (بمعنى يصيح ويصيح) ، أو صيغة الأمر، مثل "هبّ وهات وتعال"⁽²⁾.

(1) النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، 618 / 1 - 619 .

(2) جامع الدروس العربية 1 / 55 - 56 .

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب وللبناء
ويقول ابن الصائغ⁽²⁾ : " وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئاً، فيرفع ما بعدها
بالابتداء والخبر؛ فهي عندهم كحروف الاستفهام الداخلة على الاسم والفعل ؛
فليس عملها في أحدهما بأولى من الآخر.⁽³⁾

لا المشبهة بليس :

أما (لا) فمذهب الحجازيين إعمالها عمل، ليس، ومذهب تميم إهمالها، ولا
تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة :
أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لا رجل أفضل منك ومنه قوله:
تعز فلا شيء على الأرض باقياً... ولا وزر مما قضى الله واقياً⁽⁴⁾
وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة وأنشد للناطقة:
بدت فعل ذي ود فلما تبعتها... تولت وبقت حاجتي في فواديا
وحلت سواد القلب لا أنا باغيا... سواها ولا عن حبها متراخيا⁽⁵⁾
الشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها فلا نقول لا قائماً رجل.
الشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بإلا فلا نقول لا رجل إلا أفضل من زيد
ينصب أفضل بل يجب رفعه⁽⁶⁾

(لات) المشبهة بليس :

- (1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد النباعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 269 / 1 .
- (2) محمد بن حسن بن سيبان بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ ، 720 هـ (الأعلام 6 / 87) .
- (3) اللوحة في شرح الملحمة ، لابن الصائغ ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، 1424 هـ/2004 م ، 587/2 .
- (4) الأمالي الشجرية 1/ 282، شرح عمدة الحافظ 28، وشرح التسهيل 1/ 61. والسيوطي في همع الهوامع 127/1
- (5) ديوان الناطقة الجعدي ص 171.
- (6) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة : العشرون 1400 هـ - 1980 م 1 312-316 بتصرف .

تَعْمَلُ (لات) عَمَلٌ (ليس) بشرطين :

1. أن يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان، كالحين والساعة والأوان ونحوها.

2. أن يكون أحدهما محذوفاً. والغالب أن يكون المحذوف هو اسمها، كقوله تعالى: **تُحِثُّ تَحِثُّ تَحِثُّ** (1)، ومنه قول الشاعر :

نِدْمَ الْبُعَاةِ، وَلا تَ سَاعَةً مَنَدَمٌ ... وَالبُعْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ (2)

ويجوز أن ترفع المذكور على أنه اسمها، فيكون المحذوف منصوباً على أنه خبرها، غير أن هذا الوجه قليل جداً في كلامهم.

واعلم أن (لات) إن دخلت على غير اسم زمان كانت مهملة، لا عمل لها، كقوله:

أَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ ... يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لا تَ مُجِيرٌ (3)

(إن) المشبهة بليس :

قد تكون (إن) نافية بمعنى (ما) النافية، وهي مهملة غير عاملة. موقد تعمل عمل "ليس" قليلاً، وذلك في لغة أهل العالية من العرب، ومنه قولهم "إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية" وقول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين (4)

وقول الآخر :

(1) سورة ص الآية 3 .

(2) هذا بيت من الكامل، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلل بن مالك الكناني، أو لرجل من طيء. يُنظر هذا البيت في: شرح الكافية الشافية 443/1، وشرح التسهيل 377/1، وابن الناظم 151، وتخليص الشواهد 294، وابن عقيل 295/1، والمقاصد النحوية 146/2، والهمع 122/2، والأشموني 255/1، والخزاعة 168/4، واللحة في شرح الملح 488/1 .

(3) وهو من كلمة، اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، وهو من شواهد: التصريح: 200/1، ونسبه صاحب التصريح إلى شمردل الليثي، والأشموني: "126/1/230"، وخزاعة الأدب: 146/2 عرضاً والعيني: 103/2، 178 .

(4) يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى قائل معين. وهو من شواهد: التصريح: 201/1، والأشموني: "126/1/226"، وابن عقيل: "317/1" والمقرب: 19، والعيني: 2/113، وخزاعة الأدب: 143/2، وهمع الهوامع: 125/1، والدرر اللوامع: 96/1، وشذور الذهب: "136/363".

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب وللبناء

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... وَلَكِنْ بَأَنَّ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا (1)

وانما تعمل عمل (ليس) بشرطين :

1. أن لا يَتَقَدَّمَ خبرُها على اسمها. فان تَقَدَّمَ بَطَلَ عملُها.

2. أن لا ينتقض نفيها بـ (إلا). فان انتقض بطل عملها، نحو (إن)

أنت إلا رجلاً كريماً) ، وانتقاض النفي الموجب إبطال العمل، إنما هو بالنسبة الى الخبر، كما رأيت، ولا يَصُرُّ انتقاضُه بالنسبة الى معمول

الخبر، نحو (إن أنت آخذاً إلا بيد البائسين) (2).

ب - تشبه إن وأخواتها بالفعل في العمل :

سميت هذه الأحرف أحرفاً مشبهة بالفعل؛ لكونها تشبه الفعل في اللفظ،

والمعنى جميعاً ويمكن حصر أوجه الشبه في خمسة أمور، هي:

أ - أنها كلها على ثلاثة أحرف أو أكثر، فـ "إنَّ وإنَّ وليت" على ثلاثة

أحرف ، و"لعلّ" ، و"كأنّ" على أربعة أحرف، و"لكنّ" على خمسة أحرف.

ب - أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء.

ج. أنها كلها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

د. أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، كما تلزم هذه النون

الفعل عند اتصاله بها.

هـ. أنها تدل على معنى الفعل، فـ "إن"، و"أن" تفيدان معنى "أكدت"،

و"كأن" تدل على معنى "شبهت"، و"ليت" تدل على معنى "تمنيت"، و"لعل"

تدل على معنى "رجوت" فلما كانت الأحرف المشبهة تتضمن تلك المعاني،

عملت عمل الأفعال (3).

ويضيف العكبري أوجهاً أخرى في قوله : "

(1) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص307؛ والجنى الداني ص210؛ والدرر اللوامع 2/ 109؛ وشرح

عمدة الحافظ ص217؛ والمقاصد النحوية 2/ 145؛ وهمع الهوامع 1/ 125.

(2) جامع الدروس العربية ، مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (المتوفى: 1364 هـ) المكتبة العصرية، صيدا -

بيروت ، الطبعة: الثامنة والعشرون، 1414 هـ - 1993 م ، 297 - 295/2 .

(3) أوضح المسالك: 1/ 125.

د. الصديق خضر بابكر

وإنما عملت الرفع والنصب لأنها شابته الأفعال في اختصاصها بالأسماء في دخولها على الضمائر نحو (إِنَّكَ) و (إِنَّهُ) وفي أَنَّ معانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه وغير ذلك وفي أَنَّها على ثلاثة أحرف مفتوحة الآخر ومن حيث رفع الفعل ونصب فيما يقتضيه فكذلك هذه الحروف .⁽¹⁾

ويذكر الصبان⁽²⁾ أن مشابهتها لكان في العمل فيقول: " أشار بقوله : " عكس ما لكان ... " إلى ما لهذه الأحرف من الشبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسًا ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيهًا على الفرعية، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما.⁽³⁾

ج - تشبه (لا) النافية للجنس بـ (إن) في العمل :

يقول خالد الأزهري : " وإنما عملت "لا" عمل "إن" لمشابهتها لها من أربعة أوجه.

أحدها: أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية.

الثاني: أن كلا منهما للتأكيد، فـ"لا" لتأكيد النفي، و"إن" لتأكيد الإثبات.

والثالث: أن "لا" نقيضة "إن"، والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره.

والرابع: أن كلا منهما له صدر الكلام.

ولكون "لا" محمولة على "إن" في العمل انحطت درجتها عن "إن" في أمور:

منها أن اسم "لا" لا يكون إلا مظهرًا، واسم "إن" يكون مظهرًا ومضمراً.

ومنها أن اسم "لا" لا يكون إلا نكرة، واسم "إن" يكون نكرة ومعروفة.

ومنها أن "لا" لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو

مجرورًا ويجوز في "إن".

(1) اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 208 .

(2) أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ) .

(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، الصبان ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ،

الطبعة: الأولى 1417 هـ - 1997م ، : 1 / 398 .

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب وللبناء
ومنها أن اسم "لا" لا ينون، واسم "إن" ينون.
ومنها أن اسم "لا" المفرد مختلف في إعرابه وبنائه، واسم "إن" لا خلاف
في إعرابه،
ومنها أن "إن" تعمل بلا شرط، و"لا" لا تعمل إلا بشرط، وشرطها أن
تكون نافية" لا زائدة. "وأن يكون المنفي" بها "الجنس" بأسره، "وأن يكون نفيه
نصاً". (1).

د - تشبه نواصب الفعل المضارع بإن في عملها :

يقول الوراق : " اعلم أن حُرُوفَ النَّصْبِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : قِسْمِ
[يَعْمَلُ] بِنَفْسِهِ، وَقِسْمِ يَعْمَلُ بِإِضْمَارِ (أَنْ). وَإِنَّمَا وَجِبَ النَّصْبُ بِ (أَنْ)
وَأَخْوَاتِهَا، لِأَنَّ (أَنْ) الْخَفِيْفَةَ مُشَابِهَةٌ ل (أَنْ) الثَّقِيْلَةَ فِي الصُّوْرَةِ وَالْمَعْنَى، فَمَنْ
حَيْثُ وَجِبَ أَنْ تَنْصِبَ تِلْكَ الْإِسْمَ، نَصِبْتَ هَذِهِ الْفِعْلَ، وَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَخْوَاتِهَا
مَحْمُولٌ عَلَيْهَا، وَوَجْهَ الْحَمْلِ : أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ - أَعْنِي (أَنْ وَكِي وَإِذَنْ) - تَقَعُ
لِلْمُسْتَقْبَلِ كَوْقُوعِ (أَنْ) لَهُ، فَلَمَّا كَانَتْ مُشَابِهَةً ل (أَنْ) فِي إِجَابَتِهَا لِكُونَ الْفِعْلِ
الْمُسْتَقْبَلِ، نَصِبْتَ لَا غَيْرَ، كَنْصَبِ (أَنْ). (2)

ويذكر محمد محي الدين شيها آخر لـ (لن) في قوله : " ومن الحروف
المختصة بالفعل، ما عملت النصب، ولم تعمل الجزم، والعلة في ذلك، أن "لن"
الناصبية، أشبهت "لا" النافية للجنس في معناها، فعملت عملها فيما اختصت به،
وحمل بقية الأحرف الناصبة للفعل المضارع عليها " (3).

ويكن الجمع بين الأمرين بكون (لن) أشبهت (لا) النافية للجنس في النفي
وأشبهت (أن) في المستقبلية، وهي وبقية أخواتها أشبهت (أن) في المستقبلية

(1) شرح التصريح على التوضيح 1 / 299 .

(2) علل النحو ، 190/1 .

(3) حاشية أوضح المسالك 50/1 ، ودليل الطالبين 1 / 17 ..

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات ، والصلاة والسلام على أزكى البرية ،
محمد - ﷺ - معلم البشرية

أما بعد :

فبعد هذا التّطواف مع آثار المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في
الإعراب والبناء نخلص إلى النتائج الآتية :

1. الشيء إذا أشبه شيئاً شبيهاً قوياً أخذ حكمه ما لم يفسد المعنى .
2. غالب النحويين يعتمدون على المشابهة في الأحكام النحوية .
3. الحال والتمييز والمستثنى على نصبها مشابعتها للمفعولات .
4. ما يعمل من الأسماء عمل الأفعال نتيجة تشبه بها .
5. تشبه الأسماء بالأسماء نتيجة الإعراب وهو الأصل ، وأحيانا تكون البناء ، وتشبهها بالأفعال يمنعها من الصرف ، وبالحروف حكمه البناء .

أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب وللبناء
6. تتشبه الأفعال بالأسماء فتعرب، وتتشبه بالأفعال فتعمل وتتشبه
بالحروف فتجمد .
7. إذا شابهت الحروف الأفعال أو حروفاً أخرى عملت عملها .

التوصيات :

1. الاهتمام بدراسة العلل النحوية لقلّة خدمتها .
 2. تحرير الخلاف بين النحويين في علّة المشابهة تفصيلاً .
- ما كان من صواب فبتوفيق الله ، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن
الشيطان ، ونعوذ بالله من الخذلان .